الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

بانكوك الجميلة تحت الحصار: فتش عن العسكر

د. عبدالله المدني
اكاديمي

أطلعني أحد الأخوة من العاملين في الوسط الصحفي في الأسبوع الماضي على خبر نشرته إحدى الصحف الخليجية المعروفة بعدائها وكراهيتها ومقتها الشديد لكل ما هو غربي. الخبر كان يتعلق بتطورات الأوضاع في تايلند ، وكان مفاده أن ما حدث ويحدث في الشارع التايلندي من احتجاجات وتظاهرات ضد الحكومة ليس سوى صدى لرفض التايلنديين للديمقراطية على النمط الغربي والتي- بحسب الصحيفة- أشاعت الفساد ، هكذا!.

فكر مريض يقتات على كراهية الغرب

وبطبيعة الحال فان كتابة الخبر بهذه الطريقة، فضلا عن انه يفترض شيئا غير موجود وهو الديمقراطية على أنماط أخرى غير غربية، هو صدى لفكر مريض يقتات على كراهية الغرب، و إلا فان أغبى كائن في القطب الجنوبي، يعلم بأن ما يجري من احتقان وانقسام في الشارع التايلندي ما بين أنصار الحكومة الحالية بزعامة رئيس الوزراء ووزير الدفاع " ساماك صندرافيج " ومعارضيه المتكتلين في التحالف الشعبي من اجل الديمقراطية (باد) بقيادة بارون الإعلام "سوندي ليمتونغكول" وحاكم بانكوك الأسبق " تشاملونغ سريموانغ " والقيادي العمالي " سومساك كوسايسوك " ، ممن يرون في ساماك مجرد دمية يحركها رئيس الوزراء السابق قطب المال والأعمال " تاكسين شيناواترا " الذي خرج من السلطة إلى المنفى في عام ٢٠٠٦ بعد انقلاب عسكري قيل انه رتب بعلم وموافقة القصر الملكي، هو نتيجة لعدم تطبيق الديمقراطية بأشكالها الصحيحة على نحو ما هو موجود في منبعها الغربي، أو اجتزائها بمعنى تطبيق بعض معالمها وترك الباقي، أو استحداث تفسيرات غريبة لمضامينها.

عين حسودة أصابت تايلند

بعيدا عما سبق، يشعر المراقب بأن عينا حسودة ربما أصابت التايلنديين فدفعتهم للتصرف خلافا لما هو معروف عنهم من طبيعة مسالمة و حب للحياة وانغماس في مباهجها، بعيدا عن السياسة، وتمسك بما حققته بلادهم من رخاء اقتصادي وسلام اجتماعي وازدهار معيشي وامن وأمان. صحيح أن هذه ليست المرة الأولى التي تقف فيها بانكوك على حافة الفوضى أو تقترب من الشلل التام، فقد سادها العنف السياسي والفوضى عدة مرات كان آخرها في أيار ١٩٩٢ حينما خرج خصوم الحكومة العسكرية وقتذاك إلى الشوارع فاصطدموا بعناصر الجيش ليقوم هؤلاء بفتح نيرانهم على المتظاهرين العزل ويحصدوا أرواح ٢٥٠ مدنيا. لكن الصحيح أيضا هو انه لم يسبق أن وصلت حالة الانقسام والاحتراب والتهديد في الأوساط السياسية والشعبية والعسكرية وربما الملكية إلى ما وصلت إليه اليوم، وهو ما اجبر رئيس الحكومة ساماك على فرض حالة الطوارىء على العاصمة وتشكيل لجنة برئاسة قائد الجيش الجنرال " أنوبونغ باوتشيندا " للإشراف على ذلك، مشددا في الوقت نفسه على انه لن يفرض حالة منع التجول في البلاد ويكتفي بمراقبة وسائل الإعلام وفض الاجتماعات التي تزيد عن خمسة أشخاص ، و مؤكدا أنه يفضل التفاوض مع معارضيه و أنه ضد مبدأ استخدام القوة ضدهم برغم تجاوزهم لكل الخطوط الحمر، مثل احتلالهم للمباني والأجهزة الحكومية وتحريضهم على الإضراب والعنف وقطع الخدمات الحيوية كخدمات النقل الضرورية للسياحة. وهذا بطبيعة الحال تطور مهم في عقلية ساماك وتوجهاته، خاصة إذا ما عرفنا دوره الوحشي المفترض في قمع انتفاضة الطلبة اليساريين في عام ١٩٧٦ ثم دوره الأكثر توثيقا في التعامل الفض مع احتجاجات الفلاحين في بانكوك يوم كان وزيرا للداخلية في التسعينيات من القرن الماضي. الأمر الآخر المفرح هو أن هذا التطور في سلوك وأسلوب الرجل رافقه تأكيد قوي من قبل الجنرال انوبونغ بإغلاق صفحة الانقلابات العسكرية إلى الأبد، بمعنى عدم الاستسلام لمغريات الانقلاب على الدستور.

تذكير بما حدث في عام ١٩٩٢

في أحداث واضطرابات أيار ١٩٩٢ كان المتظاهرون بقيادة شخصية شابة أقوى تعلقا بالديمقراطية

ومضامينها هو تشاملونغ سريموانغ الذي جذب اهتمام جماهير العاصمة بلغته البسيطة وطبيعته الزاهدة، فالتفوا حوله بقوة، فيما كان خصمه هو رئيس الوزراء العسكري الجنرال سوشيندا كرابرايون. وقتها لم تنته تلك الأحداث الفوضوية الدامية إلا بتدخل مباشر وعلني من عاهل البلاد الملك بوميبول ادوليداديج الذي استدعى الرجلين إلى قصره وجعلهما أمام كاميرات التلفزة يزحفان على اقدامهما نحوه طالبين الصفح ومبديين الاستعداد للمصالحة وتسوية الخلافات على قاعدة اعادة الديمقراطية.

ومما قيل في عام ٢٠٠٦ وتحديدا على اثر التظاهرات التي قادتها حركة تحالف " باد" ضد رئيس الحكومة وقتذاك "تاكسين شيناواترا" بدعوى تزوير الأخير للانتخابات العامة، أن الحركة إنما أرادت بتلك التظاهرات لكز الملك من اجل تدخله وتنصيب حكومة انتقالية للإشراف على انتخابات أكثر نظافة ونزاهة، وذلك عبر استغلال نص دستوري مبهم من دستور عام ١٩٩٧ يعطي للملك حق التدخل في حالات معينة.

والمعروف أن الملك لم يستجب لضغوط تحالف " باد"، ما أدى إلى قيام العسكر بانقلاب أطاحوا فيه بشيناواترا، هذا على الرغم من أحاديث كثيرة تسربت وقتها عن أن الانقلاب تم التخطيط له في البلاط الملكي وبإشراف رجل البلاط القوي وأحد رؤساء الحكومة السابقين الجنرال المتقاعد بريم تينسولانوندا -الرجل بطبيعة الحال دفع التهمة عن نفسه والبلاط مرارا وتكرارا.

التصعيد من اجل إجبار الملك على التدخل

ومن هنا، تردد أن موقف تحالف " باد" الأخير ولجوئه إلى التصعيد ضد حكومة ساماك، إنما هو محاولة لخلق أوضاع شبيهة لأوضاع عام ١٩٩٢ ، بمعنى إجبار الملك بوميبول ، بما له من سلطات معنوية واحترام يصل إلى حد التقديس، على التدخل أو التوسط في الصراع الدائر ما بين الفرقاء السياسيين والذي يقال انه تعقد الآن بسبب امتداده إلى المؤسسة العسكرية وتحوله إلى صراع ما بين جنرالات متشددين و جنرالات معتدلين.

فتش عن دور العسكر

وتوضيحا للنقطة الأخيرة، يقول بعض خبراء الشؤون التايلندية أن العنف والتهديد به الذي صاحب تظاهرات الأيام الأخيرة في العاصمة ما كان ليحدث لولا دعم خفي من أجنحة داخل المؤسسة العسكرية أو تحديدا من جنرالات يؤمنون بضرورة أن يكون للعسكر دور قوي في الحياة السياسية على نحو ما كان في عقد السبعينيات، ومن هؤلاء الجنرال " مانونكريت روبكاتشورن " الذي سبق وان تورط في انقلابي عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ ، ويريد الآن استغلال قوة "باد" في الشارع لصالح العسكر إضافة إلى استغلال نفوذ بعض المشرعين من أعضاء البرلمان من أمثال " سومكيات بونغبايبون " الذي شوهد وهو يشارك المتظاهرين تخريبهم للأملاك العامة، لكنه لم يعتقل حتى الآن بسبب تمتعه بالحصانة البرلمانية.

سيناريوهات متداولة للخروج من المأزق

أما فيما يتعلق بسيناريوهات الخروج من المأزق الحالي الذي اضر ولا يزال يضر بالاقتصاد الوطني ويشجع المستثمرين على نقل أنشطتهم إلى دول مجاورة، فان البعض يرى أن أفضل الحلول تكمن في تقديم ساماك لاستقالته وتشكيل حكومة جديدة من وجوه ديمقراطية معروفة أو تحالفات سياسات جديدة. ويرى هؤلاء أنه من غير هذا الحل، ومن دون تدخل مباشر من عاهل البلاد في القضية، سوف تزحف تايلند أكثر فأكثر نحو كارثة تقضي على كل ما بنته سواعد أبنائها في العقود الماضية، لاسيما إذا ما أخذنا في الاعتبار ما يواجهه زعماء "باد" أمام المحاكم وسلطات الطوارىء من اتهامات بالتخريب والتحريض والعنف وغير ذلك من الجرائم التي قد تصل عقوباتها إلى السجن المؤبد أو الموت شنقا، و هو ما لن يسكت عليه مؤيدو "باد "بطبيعة الحال ، إن حدث.

أربعة أمور مؤكدة

في مقابل هذا المقترح للخروج من الأزمة، هناك فريق آخر يدعو إلى مصالحة يؤدي فيها الملك دورا-وان كان رمزيا- لفرض حكومة وحدة وطنية. ويرى هذا الفريق أن مثل هذا السيناريو قد يتبلور بصورة أوضح خلال الأسابيع القادمة التي ستشهد احتفالات البلاد بالعيد الحادي والثمانين لميلاد ملكها، لكن من دون أن يقرر (أي الفريق) عما إذا كانت فكرة حكومة الوحدة الوطنية ستهدئ احتجاجات أنصار " باد" أو ستثير الخلافات في أوساط ساسة الشمال الذين خاضوا الانتخابات الماضية تحت جناح حزب " قوى الشعب " بقيادة شيناواترا، فالصورة -طبقا لأحد المراقبين-لا تزال غير واضحة من حيث التحالفات الجهوية، غير أن المؤكد بحسبه هو أربعة أمور:

الأول/ هو أن أنصار تحالف "باد" يتألفون من الطبقة الوسطى والمعمرين المنحدرين من جنوب البلاد، فيما ينحدر الديمقراطيون من مناطق مختلفة من البلاد.

الثاني/ هو أن الناخبين في الأرياف ليسوا في معظمهم خاضعين لشيناواترا وحزبه، الأمر الذي يمكن معه القول بأن البلاد منقسمة على مستوى الأقاليم الريفية والحواضر.

الثالث/ هو أن "باد " فقد الكثير من قاعدته الشعبية في بانكوك والتي تولدت له في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ من خلال استغلال قادته لشعار الدفاع عن الملكية في مواجهة طموحات شيناواترا و استغلالهم لمواقف صدرت من الأخير للقول بأنه لا يحترم عاهل البلاد. ودليلنا نستمده من استطلاع للرأي اجري في الأسبوع الماضي في صفوف طلبة جامعة بانكوك، وكانت نتيجته هي أن ٦٨ بالمئة يعارضون أسلوب "باد " في العمل.

الرابع/ هو أن غياب رئيس الحكومة الحالي ساماك عن الساحة السياسية لن يكون سهلا أو قريبا. فهو من المخلصين للملكية ومعروف عنه روابطه القوية والقديمة بالبلاط الملكي، بدليل أن الملك بوميبول نفسه بارك حكومته من خلال شاشة التلفزيون الرسمي عشية تنصيبها. أما خارج البلاط الملكي، فانه يحظى بقوة ساعدته على التخلص من قادة سياسيين وعسكريين وأمنيين كبار ضمن إدارة شيناواترا السابقة، بمن فيهم أمين عام مجلس الوزراء السابق " جاكرابوب بينكير " ورئيس البرلمان السابق " يونغيوث تيابايرات " ووزير الخارجية السابق " نوبادون باتاما ".

الانتحاريون ومنصب السفير الشاغر بالمغرب !

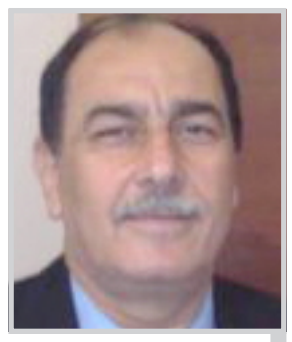

فيصل عبد الحسن
كاتب

في منتصف، شهر تموز الماضي، اكتملت سنة كاملة على خلو سفارة العراق في المملكة المغربية من السفير العراقي بعد أن أحيل السفير السابق عبد المحسن محمد سعيد على التقاعد ودار الحول كما تقول أمهاتنا في العراق على هذا الحدث المهم في حياة الجالية العراقية في المغرب ورحل الرجل إلى مصر ومعه عائلته وذكرياته عن المغرب وأهل العراق في المغرب .

ولا تنبع أهمية المنصب من كونه منصبا ساميا وتمثيلا للعراق البلد الحضاري وشعبه الكريم والحر الأبي فقط بل تجيء أهميته من تمثيل العراق أمام شعب عربي مسلم تعداده أكثر من ثلاثين مليون نسمة ، وقد بني في ذاكرته الثقافية والتاريخية فضل الأجداد العراقيين وحواضر العراق مثل الكوفة وبغداد والبصرة ودولهم في العهد الراشدي عند خلافة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وخلفاء الدولة العباسية وتأثير تلك الدولة ومعارضيها في بناء السمات الحضارية والفكرية للشعب المغربي المسلم، إذا عرفنا أن إدريس العلوي أحد أحفاد الإمام علي بن أبي طالب (ع) في زمن هارون الرشيد نزح إلى المغرب من بغداد مدينة السلام وأنشأ في فاس دولة الأدارسة العلويين ومن نسله الكريم تنحدر العائلة الملكية الكريمة الحالية والملك الحالي محمد السادس عاهل المغرب والتي حكمت هذا البلد العريق منذ أكثر من ألف عام، إن العمق التأريخي والحضاري الذي يربط البلدين يجعل كل ذي عقل سياسي سديد أن لا يفرط بأن تبقى سفارة العراق في المغرب بلا سفير مثقف وحاذق يستطيع تحويل كل هذه الوشائج التاريخية إلى فوائد يستفيد منها الشعبان من خلال علاقات متينة ووحدة منفعة تفرضها المصالح المشتركة للبلدين.

ما أوردته في السطور السابقة هي الصورة المثالية لما ينبغي أن يكون ولكن ما هو كائن فهو مؤسف!! ولا يدلل على أي شعور بمسؤولية وطنية!! فقد ترك المنصب من دون أن يملأ برجل كفء،وتجمدت كل شؤون البناء العمودي والأفقي للعلاقات مع هذه الدولة المهمة في شمال أفريقيا !! والتي لها تأثير واضح في الطرف الأوروبي عبر البحر المتوسط وأعني فرنسا وإسبانيا، ويمكن من خلال هذه الدولة بناء أفضل العلاقات مع شعوب المنطقة جنوبا وشرقا

الذي حصل للأسف هو الأسوأ فقد صار الكثيرون من المغاربة بسبب عدم وجود سفير عراقي نشط ولأسباب أخرى كثيرة عرضة لأفكار مغرضة معادية لأهل العراق ، وتصل أحيانا في تطرفها الفكري حد تكفير بعض المذاهب الدينية في العراق وهذه البنية الفكرية مهدت لظهور أعداد من المتطوعين الانتحاريين الذين سافروا للعراق وفجروا أنفسهم وسط أهلنا في الأسواق وعلى أبواب المدارس والجامعات !

والمحاكمة التي جرت في سلا شمال مدينة الرباط في الاثنين الماضي ٢٠٠٨/٧/٢٢ مع أربعة متهمين من أصل سبعة والذين أمرت المحكمة بحبسهم على ذمة التحقيق في ملف الشبكة المتخصصة في تجنيد المتطوعين الانتحاريين وإرسالهم إلى العراق والتي أعتقل ١١ من أفرادها في مدن المغرب فاس والناظور أظهرت هذه الحقائق المريرة !! لقد ذكرت التحريات معهم أن السلطات حددت هوية ١٥ من المتهمين يتم البحث عنهم حاليا وربما نجحوا في الوصول إلى العراق وفجروا أنفسهم بأهلنا هناك !! وقبلها بشهور نشرت جريدة المساء المغربية صورا لثلاثين مغربي انتحاري ذهبوا للعراق وفجر بعضهم أنفسهم في أسواق العراقيين لإثارة الفتنة الطائفية بين العراقيين ونشرت مع التحقيق صورهم وعناوينهم وأعمالهم السابقة !

سنة كاملة تمر على السفارة العراقية بالمغرب وهي من دون سفير كفء يمكن أن يساعد في تتبع هذا الملف المهم لوضع دراسة مستعجلة لمعرفة كيف يمكن أن يعالج هذا الموضوع وبمساعدة السلطات المغربية خدمة للبلدين والشعبين الشقيقين وحماية لشعبيهما من فكر متطرف لا يخدم أحدا غير إشاعة الموت والدمار ولغة الفرقة والاحتراب الديني والمذهبي ولا يخدم أحدا .

بلا مجاملات أقول أن حربا خفية تدور بين الأحزاب والطوائف والأقارب والأهل في العراق حول المناصب الشاغرة ، ونعرف جميعا أنها حرب ضروس ولا حرب داحس والغبراء تستخدم فيها كل الأسلحة بما فيها التشهير والتصفية الجسدية والرشى والمحسوبية والمنسوبية، ويبدو أن هذا المنصب قد كثرت عليه المعارك وكثر طلابه وتعادلت حوله القوى كما تخبرنا قوانين الفيزياء فبقي في مكانه لا يتحرك لفلان صوب الطائفة الفلانية ولا لعلان باتجاه الجماعة العلانية ولذلك بقي شاغرا لا يشغله أحد !! ولكن هنا نقوم بدور الواشين فنقول، منصب سفير شاغر بالمغرب املأوه بمن هو جدير به .. ومن أي كان من العراقيين خدمة للعراق ولعلاقات العراق الدولية.

بين ابن قمبر وابن حماس

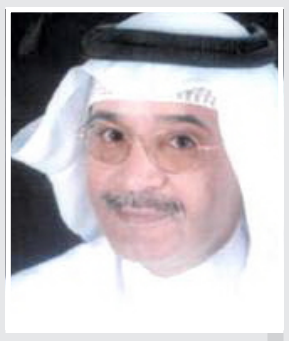

سعيد الحمد
اعلامي وكاتب من البحرين

ابن قمبر هو مواطن كويتي بسيط ومغمور اسمه بالكامل حسين قمبر وابن حماس هو مصعب ابن اكثر قادة منظمة حماس شعبية وعضو البرلمان الفلسطيني عن كتلة حماس القائد الحمساوي حسن يوسف.. وما جمع بين ابن قمبر وابن حماس قضية التحول او الارتداد عن دينهما الاسلام وما فرق بينهما هي النتائج التي ترتبت على ذلك في حياتهما وفي مصيرهما الشخصي.

فما ان اعلن ابن قمبر المسلم المغمور والبسيط تحوله أو ارتداده عن دينه الاسلام حتى ثارت ثائرة الجماعات الدينية عليه و اقاموا الدنيا و لم يقعدوها لان ابن قمبر ارتد عن دينه وتحركوا على المستوى الاقليمي من الكويت حتى فلسطين مرورا باخوان وبجماعات لهم في الاردن وفيما جاورها من اقاليم بلاد المسلمين والجميع رفع الصوت عالياً مطالباً بانزال وبتطبيق حكم المرتد على ابن قمبر وبدا الامر وكأن المسلمين والعياذ بالله قد اصابتهم مصيبة لان ابن قمبر ارتد عن الاسلام ولم يتذكروا حكاية سلوم الذي مازاد في الاسلام خردلة ومادرت النصارى عن اسلام سلوم فهل درى المسيحيون عن ردة ابن قمبر؟ وحكم المرتد هو القتل تعزيرا وعزل زوجته عنه ومنعه من التصرف في امواله وفقد الاهلية للولاية على غيره فلا يجوز له ان يتولى عقد تزويج بناته او ابنائه وان يقطع اهله صلتهم معه مباشرة فلا يرث منهم ولا يرثون منه اما امواله فتذهب الى بيت مال المسلمين وهو الحكم الذي كان بانتظار ابن قمبر المواطن الكويتي البسيط والمغمور حتى استتاب وقبلت منه التوبة وعاد بحمد الله الى دينه وعقيدته كما قالت الاخبار يومها. اما ابن القائد الحمساوي الشهير والمعروف فقد قوبلت ردته بتكتم شديد واحيطت بسياج خاص فلم تشجبها جماعة دينية ولم تتحرك في قضيتها صحيفة اسلامية ولم نسمع او نقرأ مطالبة بتطبيق حكم المرتد على ابن القائد الحمساوي الشهير كا سمعناها في قضية ابن قمبر ولو لم تكشف ردة ابن القائد الحمساوي الصحافة الاجنبية والصحافة الاسرائيلية بالذات ربما نجح في التكتم عليها وفي سترها من لهم المصلحة في ذلك وهي نفس الجماعات التي اقامت الدنيا وشعللتها في ردة ابن قمبر وهو المسلم البسيط والمغمور واقعدتها وبردتها في ردة ابن قائد حماس فيا سبحان الله حتى في مثل هذه المسائل تكيلون بمكيالين وتحكمون بحكمين. ابن قمبر خيرتموه بين تطبيق حكم المرتد وبين الاستتابة فتاب وابن قائد حماس لم تلوحوا مجرد تلويح بحكم المرتد وتطبيقه بل قالت انباء حماس واخبارها المتواترة من مصادرها كما اعلنت الصحف انها حماس ارسلت اليه شيوخها وعلماءها ليأخذوا بيده وينتشلوه من غواية تعرض لها المسكين الساذج ووقع فيها ويحتاج لمن يرشده ويعيده الى توازنه الديني السابق فحملتهم الطائرات اليه في ولاية كاليفورنيا ليحيطوه برعايتهم الابوية لاسيما وانه بدأ يصرح للصحف الاجنبية تصريحات تتعلق بموقفه من تنظيم حماس ومن تصرفات ومسلكيات بعض قادتها وعن امتيازاتهم التي لا شك انه يعلم عنها الكثير من التفاصيل والدقائق كونه ابن قائد حمساوي كبير وشهير هناك. وقبل ان تحرفوا الكلام عن مواضعه نؤكد بما لا يقبل اللبس اننا لسنا في وارد مناقشة حكم المرتد في الشريعة وفي الاسلام ولكننا نناقش مسألة في غاية الخطورة وهي الكيل بمكيالين عند بعض الذين ينادون ويتقدمون الى برلمانات بلادهم بمشاريع قوانين تطالب بتطبيق الشريعة بما يضعنا امام احتمالات انتقائية التطبيق كما حدث مع ابن قمبر وابن حماس وهي مسألة دقيقة لانها وكما هو واضح من القضية السابقة ستخضع لتأويلات تعتمد على من بيده تطبيق الاحكام وانفاذها فمن ينادي بتطبيقها، هنا قد يغض الطرف ويصمت عن تطبيقها هناك بحسب الظروف وتوازنات اللحظة ومصالحها واختلاط الاوراق ما بين الديني والسياسي وتشابك الخيوط وادارة الصراع ليبرز السؤال المهم.. لماذا على ابن قمبر وامثاله فقط وليس على ابن حماس وامثاله؟!

عقوبة الاعدام ماجدواها اليوم؟

المحامي علي جابر

(حين تفشل المحبة تطغى قسوة القانون)
فولتير
(الرحمة جوهرة القانون ولايستخدم القانون بقسوة الا الطغاة)
شكسبير

القتل نوعان احدهما فعل محرم ممنوع يودي الى ازهاق روح انسان حي من دون حق يسمى جريمة قتل والاخر رد فعل مشروع يودي الى القضاء على حياة انسان كحق دفاع اجتماعي تمارسه الهيئة الاجتماعية وتسمى عقوبة الاعدام الأولى فعل والاخرى رد فعل وحيث ان قوانين الطبيعة تفرض ان يكون رد الفعل بقوة الفعل فان القانون الجنائي يفترض ان تمثل عقوبة الاعدام الدرجة القصوى لرد الفعل الجماعي نحو اخطر فعل اجرامي وقد اتاحت مشروعية هذه العقوبة وسهولة تنفيذها للمجتمعات القديمة ممارسة مختلفة الطرق الانسانية للتخلص من حياة المجرمين المحكوم عليهم بالموت فمن الاساليب البربرية القديمة قتل المجرمين بلدغ الافاعي والحشرات السامة والقاؤهم الى الحيوانات المفترسة او اكراههم على تجرع السم ..وهناك انصار لعقوبة الاعدام او مؤيدون لضرورة بقائها او مشروعية جدواها ولديهم المسوغات الاتية :

١-ان عقوبة الاعدام رادعة لولاها لتضاعف حجم الجنايات الخطيرة بشكل كبير.

٢- ان الشواهد التاريخية من حياة المجتمعات الانسانية قديمها ومعاصرها ماتزال تستدعي الاحتفاظ بهذه العقوبة كخط دفاعي اول لمكافحة الجريمة والسيطرة عليها بالقصاص من المجرم .

٣- ان عقوبة الاعدام ماتزال تحقق مطالب العدالة المطلقة وذلك بممارسة المجتمع لحق الدفاع الاجتماعي ضد المجرم.

ولكن خصوم هذه العقوبة والمطالبين بالغائها قالوا فيها بعض الحجج الاتية :

١-ليس من حق الدولة او المجتمع او السلطة سلب حياة الانسان ولان هذا الحق لله تعالى وحده .

٢-ان المجتمع يهتم في الاصل بضرورة وجود العقاب كاجراء رادع ضد الجريمة ولا يصير الى اختياراسلوب معين لتنفيذ العقاب ذاته .

٣-ان عقوبة الاعدام لاتحقق مطلب تمييز العقاب لان هذه العقوبة تطبق على جميع المجرمين المحكوم عليهم بالموت باسلوب واحد مهما اختلفت ظروفهم الشخصية او خطورتهم الاجرامية ..

٤-ان استمرار هذه العقوبة لم يؤثر في منع ارتكاب جريمة القتل كما لم يحقق اي مطالب من مطالب الاصلاح او رد الاعتبار ..

٥-ان عقوبة الاعدام لم تعد صالحة او ضرورية كاجراء جوهري لمواجهة جرائم القتل الخطرة اذ يمكن استبدالها بالسجن المؤبد الذي لايقل ردعا عن عقوبة الاعدام ..

ولا شك ان كثرة هذه الاصوات المعارضة ادى الى الغاء عقوبة الاعدام في عدد من البلدان مثل النمسا عام ١٧٨٧ وتوسكانيا واستبدالها بالمؤبد

ويبدو ان العصر الذهبي لخصوم عقوبة الاعدام والداعين الى الغائها لم يدم طويلا لكسب قناعة المجتمعات بالحجة والدليل القاطع وذلك لطغيان موجات العنف الاجرامي واستخدام ابشع الاساليب المتوحشة في تعذيب الضحايا في جرائم القتل والتسليب وان هذه العقوبة لابد من ان تطبق وبشدة في بلدنا مع تصاعد موجة الارهاب التي تمثل اعلى درجات الاستهانة بحياة الابرياء اذ ان لهؤلاء المجرمين حالات شاذة لا يجوز معها الرحمة او الانسانية ومن ثم فان وجودها يعني مرضا وبيلا لابد من ان يستاصل من جسد المجتمع فالعقوبة وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي ولنا في قول رب العالمين دليل على ما نقول (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب).